

محمد منار حميجو

استحوذت معظم مداخلات النواب في جلسة مجلس الشعب أثناء مناقشة أداء وزارة الثقافة بحضور وزيرة ليانة مشوح على محاربة الفكر الغلامي ومواجهته وإصلاح الجيل الصاعد وخصوصاً في المناطق المحررة، إضافة إلى إعادة القطع الأثرية المنهوبة ورفع دعاوى قضائية بحق من سرقها. وخصص المجلس جلسته لمناقشة أداء وزارة الثقافة وخططها فدخل نحو ٤٠ نائباً حول أداء الوزارة وخططها.

للنواب كلمة

أكد النائب بطرس مرجانة أنه يتم حفر نحو ٢٥ موقعاً أثرياً في منطقة عفرين للتحقيق على القطع الأثرية واستخراجها بمعركة الجيش التركي المحتل وبمؤازرته حيث تسرق وتنقل إلى الداخل التركي وبيعها، مشيراً إلى أن المثل الأبرز على ذلك سرقة الأسد البازلي في المعبد الأثري القريب من منطقة عين بانا جنوب مدينة عفرين، مشدداً على ضرورة الإضاءة بشكل أوسع بالتنسيق مع اليونسكو والاتصال الدولي لاستعادة القطع الأثرية. وتساءل زميله قاسم حسن هل قامت وزارة الثقافة برفع دعاوى قانونية بحق الأشخاص والدول والمؤسسات التي تعمدت سرقة الآثار السورية وتدميرها؟ كما دعا زميله محمد بختان أن تستهدف الوزارة في خططها الشباب وليس الأطفال فقط ووضع خطة وطنية تشارك فيها الوزارات المعنية والمنظمات الشعبية المعنية بإعداد وصيانة هذا الجيل من الفكر الإرهابي ليكونوا ضماماً

في المستقبل.

وقالت النائب جويده تلجة: نحن بحاجة عرضاً حول خطط وزارتها فأكدت أن الوزارة استطاعت أن تعيد عدداً ليس بالقليل من القطع الأثرية المسروقة بالتعاون مع عدد من الدول الأوروبية ودول عربية شرقية وأفراق سوريين مقيمين في الخارج وذلك من ضمن

عرض الوزارة

وفي بداية الجلسة قدمت وزيرة مشوح عرضاً حول خطط وزارتها فأكدت أن الوزارة استطاعت أن تعيد عدداً ليس بالقليل من القطع الأثرية المسروقة بالتعاون مع عدد من الدول الأوروبية ودول عربية شرقية وأفراق سوريين مقيمين في الخارج وذلك من ضمن

برامج حفظ التراث الثقافي المادي.

وأوضحت مشوح أن من البرامج أيضاً ترميم البشر قبل الحجر ومشددة على ذلك من تأهيل للكواس وتأمين الموارد المالية اللازمة للتعاقد من الخبراء المعنيين بالترميم وخصوصاً أن للترميم خصوصية إضافة لتأمين التجهيزات المتطورة في عملية الترميم والتقييم ورصد وتقييم الأضرار ومعالجتها بالتعاون مع المنظمات الدولية.

ولفت مشوح إلى أنه في هذا الإطار يندرج عمل الوزارة في استعادة القطع الأثرية المسروقة.

مشوح أشارت إلى أن الوزارة لديها خطة للعناية بالمناطق الشعبية والتي وصفت وضعها بغير المرضي على الإطلاق، مؤكدة أنه لا بد من إعادة تأهيلها.

النائب مرجانة: ٢٥ موقع أثرياً في عفرين يتم حفرها بمؤازرة الجيش التركي المحتل ونقل القطع الأثرية إلى تركيا

وزير الثقافة من مجلس الشعب: استعدنا عدداً ليس بالقليل من القطع الأثرية المسروقة



وكشفت أن الوزارة تقدمت بملفات لإخراج ثلاثة مواقع تم إراجها من منظمة اليونسكو على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر في عام ٢٠١٦ من هذه اللائحة وهي دمشق القديمة وقلعتها الحصن وصلح الدين، مؤكدة أنه يتم العمل على إخراج المواقع التاريخية التي تم إراجها ضمن هذه القائمة.

ذكرت وزيرة مشوح أثناء ردها على مداخلات الأعضاء أنها ترجمت كتابين حول المأمرات على سورية فقال لها أحد أعضاء المجلس «ما هديتنا أي كتاب، فكان جوابها طريفاً قائلة: «شو بدني أهدي لأهدي أكتار أنتم ما شاء الله».

ومن اللقطات أن النائب خليل خليل قال: أثناء مداخلة: «أعطني مسرحاً أعظمك شعباً».

السورية للترميم سيتم العمل على ترميم خان الشونة إضافة إلى أن الوزارة حصلت على منحة من سلطنة عمان تقدر بنحو ٢٠٠ ألف دولار لترميم منزل تراثي في حلب وإعادة الحياة الاجتماعية والثقافية له.

وأكدت مشوح أن من المشاريع أيضاً متحف فني افتراضي للفن الحديث لصون وتوثيق كل موجودات وزارة الثقافة والمنتج الثقافي التشكيلي، كاشفة أن هناك مشروعاً مهماً وهو ترميم الوثائق التاريخية وحفظها وتوثيقها وأهمها الوثائق في مكتبة الأسد ورغم أنه قليل في هذا المجال.

وبينت أنه من أهم برامج حماية التراث الثقافي الالامادي هو إصدار قانون التراث الالامادي، كاشفة أنه يناقش حالياً في اللجنة الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب وهناك بعض العقبات والصعوبات سيتم تذليلها بالتوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لافتة إلى أن المرحلة المقبلة وتوثيق محتويات مديرية التراث وحصر وتوثيق عناصر الالامادي وبعد ذلك ترشيح بعض عناصر الالامادي وإبراجها على قائمة التراث العالمي وهناك إنجازات في هذا المجال فتم تسجيل مسرح خيال الظل والوردة الدمشقية.

القطعات

ذكرت وزيرة مشوح أثناء ردها على مداخلات الأعضاء أنها ترجمت كتابين حول المأمرات على سورية فقال لها أحد أعضاء المجلس «ما هديتنا أي كتاب، فكان جوابها طريفاً قائلة: «شو بدني أهدي لأهدي أكتار أنتم ما شاء الله».

ومن اللقطات أن النائب خليل خليل قال: أثناء مداخلة: «أعطني مسرحاً أعظمك شعباً».

ذكرت وزيرة مشوح أثناء ردها على مداخلات الأعضاء أنها ترجمت كتابين حول المأمرات على سورية فقال لها أحد أعضاء المجلس «ما هديتنا أي كتاب، فكان جوابها طريفاً قائلة: «شو بدني أهدي لأهدي أكتار أنتم ما شاء الله».

ومن اللقطات أن النائب خليل خليل قال: أثناء مداخلة: «أعطني مسرحاً أعظمك شعباً».

مدير الطوارئ في وزارة الصحة: الوباء لا يزال تحت السيطرة والوزارة اتخذت كل الاحتياطات

مدير الصحة يحرص: ازدياد عدد الوفيات بـكورونا بنسبة ٢٠ بالمئة

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير الصحة في حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» ازدياد معدل الإصابات بفيروس كورونا بالمحافظة بمعدل يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة مقارنة بالشهر الفائت، علماً بسبب ذلك إلى توسع المحافظة باقي المحافظات ومجاورتها لمناطق حدودية مع لبنان والعراق. إضافة لانتشار موسم الكريب والإنفلونزا بشكل عام ونقص الوعي عند عدد كبير من أهالي المحافظة وعدم التزامهم بتدابير الإجراءات الاحترازية في ليس الكمامة وتحقيق التباعد المكاني. مؤكداً أن المديرية تعمل على متابعة معدل الزيادة بشكل لحظي وأن الوضع ما زال تحت السيطرة حتى تاريخه، لافتاً إلى أنه لا يمكن إحصاء عدد الإصابات في المحافظة بشكل دقيق لأنه هناك عدد من الإصابات تعالج في المنازل ويعرضها الآخر في المشافي الخاصة، وأشار إلى ازدياد عدد الوفيات بفيروس كورونا بمعدل ٢٠ إلى ٣٠ ٪ نتيجة لزيادة عدد الإصابات، مؤكداً أن نسبة الوفيات لا تزال طبيعية مقارنة مع نسبة الإصابات. ولفت إلى أن نسبة الشفاء من الفيروس من حيث عدد الإصابات المسجلة بالمحافظة تزيد على ٩٥ بالمئة منها عشرات الحالات التي شفيت كان أصحابها يعانون أمراضاً مزمنة، مشيراً إلى أن نسبة الوفيات بشكل عام لا تتعدى اله بالمئة من إجمالي عدد الإصابات.

وأوضح أن مركز الحجر بمشفى جامعة البعث المتكفل يستخدم حالياً للأشخاص الذين يدخلون القطر بشكل غير شرعي، بحيث يتم أخذ مسحة لهم ويمكنهم بالحجر حتى تظهر النتيجة، فإذا كانت إيجابية ومن دون أعراض يتم نقلهم إلى مركز العزل بحي باب عمرو وإذا كانت إيجابية مع ظهور أعراض يتم تحويلهم إلى مركز العزل في حي الوعر. الصيانة المطلوبة.

استمرار العمل للحالات الإيجابية والعمليات الجراحية الخاصة بالأورام. ووجه غياش وفقاً للتعميم الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه جميع المشافي بالعمل ضمن خطة الطوارئ كلاً بحيث يتم التوسع ضمن أقسام المشفى لمصلحة مرضى الكورونا ورقد هذه الأقسام بالكواس اللازمة الحربية، ما ينعكس إيجاباً على قبول جميع الحالات المشتبه فيها وعدم احتلتها لمشافي أخرى إلا بعد التنسيق مع غرفة الطوارئ في الإدارة المركزية. وتأمين مستلزمات القبول في أقسام العناية (الإسعافية، العامة، القلبية، العصبية، الحروق) بحيث يتم استثمارها لمصلحة مرضى كورونا عند الضرورة القصوى مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لقبول مرضى العناية العاديين في بقية أقسام العناية.

وفي حال قبول مرضى كورونا في قسم العناية العامة يتم عندها قبول مرضى العناية العامة في قسم العناية العصبية أو عناية الحروق وهكذا كل مشفى حسب الإمكانيات وسياسة العمل الخاصة به. ووفقاً للتعميم يتم تطبيق خطة استدعاء الكوادر في حالة الطوارئ وتشغيل المشافي بالطاقة القصوى وكامل القدرات والإمكانات، ويتم مراجعة خطة التزويد بالأوكسجين بحيث تضمن استمرار العمل بالحد الأقصى المطلوب وتأمين مصادر بديلة واحتياطية وإجراء الصيانة المطلوبة.

محمود الصالح

كشف مدير الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة توفيق حساباً لـ«الوطن» أن حالة انتشار الوباء في ارتفاع، ولكنها لم تصل إلى مرحلة التفشي غير المسيطر عليه.

حساباً أكد اتخاذ الوزارة الاحتياطات اللازمة من حيث تأمين الأسرة الكافية وحشد الكوادر اللازمة للتعامل مع ازدياد الحالات، حتى لا تتعرض للوضع نفسه الذي حصل في النزوة الأولى خلال الصيف.

وأرجع حساباً حشد المزيد من القوى العاملة إلى أنه إجراء احترازي في حال ازدياد الحالات وانتقال المشافي. أما بخصوص توفير الكميات اللازمة من مادة الأوكسجين يتم حساباً بوزارة الصناعة العمل على زيادة إنتاج مادة الأوكسجين كما وعدت تأمين الحاجة المتزايدة لهذه المادة الضرورية جداً. وكان وزير الصحة حسن محمد غياش قد أصدر تعميماً إلى مديرى الصحة ومديري الهيئات العامة للمشافي لإيقاف العمليات الباردة اعتباراً من ٢٠٢٠/١٢/٢٠ مع

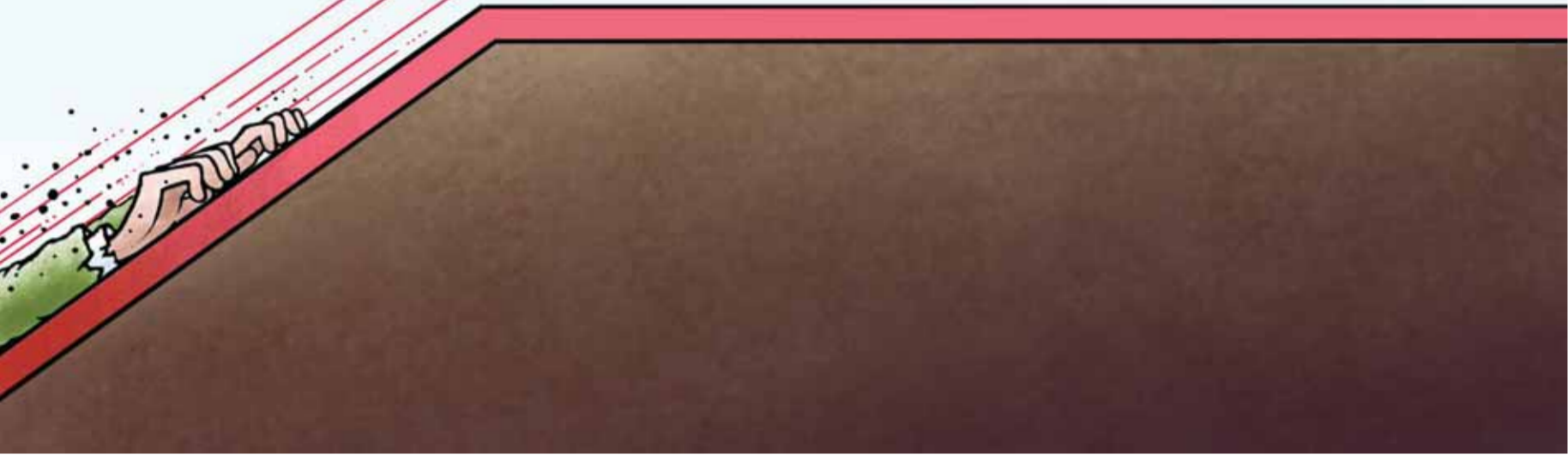
بطل: الموجة الثانية من «كورونا» بدأت قبل عشرة أيام.. مطاعم حلب ما زالت تقدم الأراكيل علناً

حلب - خالد زلتكو

تأخر الجهات المعنية باعتماد محلات التوعية مرده إلى «خشيتها فرض نوع من الخوف حيال حال الجائحة والوضع الذي وصلت إليه في موجتها الثانية». وعن قلة عدد الإصابات بـكوفيد-١٩ في البلاد مقارنة بدول الجوار وباقى دول الإصبات وبأنه لا زال «مقبولاً» في مثل هذه الفترة من السنة.

ووصف بطل الإجراءات الاحترازية والطبية والاستعداد لمواجهة الجائحة بـ«الضعيف»، وقال: «ليس هناك التزام كامل بوضع الكمامات في المشافي من قبل الأطباء والمرضى، وعلى إدارات المشافي فرض المزيد من الإجراءات الوقائية قبل فوات الأوان حتى لمراجعي المشافي». وأضاف: «ما يثير القلق عدم التزام عامة الناس بالتباعد الاجتماعي، ولا سيما في المقاهي والمجموع التجارية والأسواق، إذ لا تزال المطاعم والمقاهي في حلب تقدم التراجعي علانية في ظل الإقبال الكبير عليها، وكأنه لا توجد موجة ثانية للجائحة»، ودعا إلى الرجوع للتدابير الاحترازية الجديدة، وخصوصاً فرض الكمامات في الأماكن العامة، مضيفاً: «وهنا على المجتمع المحلي أو الأعلى أن يلعب دوراً في ذلك، ويجب التوجه على جميع وتر التوعية من جديد وعلى جميع المستويات، مبدئياً اعتقاده بأن

خط الفقر



محافظ دمشق يتحدث لـ«الوطن» عن إعادة المهجرين:

العمل بشكل عاجل لإعادة أبناء اليرموك إلى منازلهم

محمود الصالح

أكد محافظ دمشق عادل العليبي لـ«الوطن» بدء إجراء كشوف ودراسات متعددة لمعرفة الواقع العمراني في المناطق المحررة بمدينة دمشق والمناطق المحيطة بها، وتم البحث في حلول عاجلة لإعادة تأهيل تلك المناطق.

وقال: أعطيت الأهمية لإعادة المهجرين إلى مناطقهم المحررة ومنها منطقة التضامن التي تعتبر منطقة سكن عشوائي، فتفاوتت نسبة الدمار فيها، مشيراً إلى

أنه يتم الآن إعادة الأهالي الذين ليهيم بيوت قابلة للسكن إنشائياً، حيث يتم منح الموافقة وفق اشتراطات أهمها سلامة البناء والأحذية القانونية لهذا المواطن بالبيت.

العليبي أشار إلى قيام المحافظة بالعديد من الأعمال في التضامن لجهة إزالة الأنقاض، منها كتل بيتونية كبيرة في مواقع منهارة أغلقت الشوارع، حيث يتم قصها وإزالتها وترحيلها وهذا يحتاج إلى تكاليف وتجهيزات وزمن لإنجازها.

وشدد العليبي على التسهيلات لعودة المواطنين إلى منازلهم، لافتاً إلى عودة عدد من المواطنين إلى منازلهم، مؤكداً العمل لتأهيل شبكات الصرف الصحي والمياه، مشيراً إلى أن الأضرار فيها ليست كبيرة، وتابع قائلاً: لكن للأسف الخدمات الكبيرة كان في شبكات الكهرباء، وإعادة تأهيلها مكلفة جداً ومع ذلك تعمل على إيجاد الحلول لمعالجتها.

وبينت أنه تم الانتهاء الدراسة التي قامت بها الشركة واشترط للعودة أن يثبت المواطن علاقته القانونية بالمسكن الذي يطلب العودة إليه وذلك للمحافظة على حقوق المواطنين. ولفت إلى أنه في العاشر من تشرين الثاني الماضي بدأت لجنة مختصة موجودة في مدخل منطقة اليرموك والحل الثالث هو تنظيم منطقة اليرموك بشكل كامل، مضيفاً: عرض المشروع على مجلس محافظة دمشق وتم



لتقول المحافظة ترحيل كل الأنقاض من الشوارع.

المحافظ بين أن المكتب التنفيذي يدرس موضوع منح أبناء اليرموك إذن ترميم لمساكنهم القابلة إنشائياً للسكن والمتضررة بشكل جزئي، وتقرر التوسع في إذن الترميم بحيث يشمل إعادة السقف أو جزء منه أو جزء من الأعمدة الخرية إذا كانت هناك أدلة ثابتة على أنها كانت موجودة قبل دخول المجموعات الإرهابية إلى تلك المناطق، وذلك لمساعدة الأهالي قدر المستطاع، ولكن في الوقت ذاته عدم إتاحة المجال لأحد بالاستفادة من إذن الترميم ليكون غطاء لبناء مخالفات جديدة، وهذا الموضوع سيؤول كل المتابعة والإهتمام.

أما بخصوص الأبنية المهمة بشكل كلي أو غير قابلة للسكن وتحتم إزالتها فنياً، ولكون توجيهات الحكومة للمحافظة توفير كل أسباب الدعم والمساعدة لإعادة بناء بيوتهم التي خربها الإرهاب، فيتم دراسة منح المواطنين طوابق إضافية للأبنية التي ستم إعادة بنائها كنوع من التعويض عليهم مقابل قيامهم بعملية إعادة البناء، علماً أن محافظة دمشق لن تتدخل بموضوع إعادة البناء أو أي إجراء يتعلق بالأعمال الخاصة للمواطنين في أي من هذه المناطق.

وعن الخدمات لمنطقة اليرموك أشار العليبي إلى وجود تخريب شبه كلي لشبكة الكهرباء فيها ولذلك فهي تحتاج إلى شبكة كاملة من الكهرباء وهذا ما تعمل عليه المحافظة مع شركة الكهرباء لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء، على حين أن نسبة الأضرار في شبكة المياه والصرف الصحي ليست كبيرة وقد تمت إعادة تأهيل محطات الضخ والخزانات وكذلك جزء من خطوط الصرف الصحي، مضيفاً: لكن انتهاء صيانة شبكة المياه ترتبط بعودة السكان.

وأشار إلى أنه تم في القابون إنجاز مشروع لمخطط تنظيمي للمنطقة وأعلن للمواطنين، وتمت دراسة الاعتراضات المقدمة، وهناك ١٣ رأياً أثار اللجنة الهندسية التي درست المنطقة أنها صالحة فنياً للسكن، وعليه تتم إعادة أصحابها بعد تقديم طلب عودة إليها، وتابع قائلاً: وفي جوبر انتهت دراسة المرحلة الأولى وبدأت المرحلة الثانية، ونسبة الاتفاق والتخريب الذي تعرضت له كبيرة جداً، وتعمل مع مختلف الجهات وخاصة وزارتي الإدارة المحلية والأشغال على وضع الحلول القانونية والفنية المناسبة لكل هذه المناطق، لأننا نضع في أولوياتنا أننا يجب أن نسرع في إعادة تأهيلها وإعادة الناس إليها لكن من دون أن تتسرع في اعتماد أي حل أو إجراء يمكن أن ينعكس سلباً على حياة الناس ومصالحهم، فيوصلتنا في المحافظة تحقيق مصالح الناس في إطار قانوني سليم.

مدير المركز الوطني للزلازل لـ«الوطن»: من المستبعد أن تحصل هزة قوية في سورية

كشف المدير العام للمركز الوطني للزلازل راشد أحمد أنه من المستبعد أن تحصل هزة أرضية قوية في سورية تتجاوز ٥,٧ درجات على مقياس ريختر.

وأوضح أحمد أن القاعدة الزلزالية المعتمدة في سورية تستبعد وقوع زلازل دمرة لأن درجة الزلازل المدمر يجب أن تتجاوز ٦ درجات. وأشار إلى أن الموضوع يتعلق بمركز الزلازل وطبيعة البناء في أي مدينة، كل ذلك يزيد أو يقلل من أثر أي زلازل، معتبراً أن الزلازل التي تشهدها سورية الآن ليست مفاجئة، بل هي متوقعة منذ بداية العام الحالي وستستمر، لكن لا

خوف من حدوث زلازل دمري في سورية. وعن الهزة الأرضية التي حدثت أمس بين المدير العام أن الهزة حدثت الساعة ٣:٤٧ دقيقة بقوة ٤,١ درجات على مقياس ريختر وكانت في منطقة تبعد عن مركز مدينة حماة ٢٧ كم بالاتجاه الشمالي الشرقي وتبعد ٢٥ كم عن مدينة خان شخون بالاتجاه الجنوبي الشرقي. وتأتي هذه الهزة نتيجة تراكم الاجتهادات على الطبقات الأرضية، وتاجمة عن انفراج في طاقة معينة وتجمع طاقة أخرى، وهو ما يؤدي إلى تحرك قاتلاً: حتى الآن نحن في سورية لم نرفع درجة الخطورة لأننا لم نصل إلى ٥ درجات وعند الوصول إلى ذلك سيتم رفع درجة الخطورة، لكن بشكل عام الوضع الزلزالي في سورية لم يسبق بعد.

الوطن - محمود الصالح